



PROVISIONAL

A/PV.2392

4 November 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والثانية والتسعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠ / ٣٠

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

(موزامبيق)

السيد بانجوين

ش :

(نائب الرئيس)

— مواصلة نظر قضية فلسطين [٢٧]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً تيسيراً لانجاز العمل .

75-246/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١١/٠٠مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمالقضية فلسطين

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أدعو المتكلم الأول للحديث ، أود أن أذكر أعضاء الجمعية ، أنه وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة صباح أمس ، فان قائمة المتحدثين الذين يريدون الاشتراك في المناقشة سوف تقفل بعد ظهر اليوم في الساعة ١٧/٠٠ .

كذلك فاني أحرص على أن أذكر ، مرة أخرى ان الجمعية العامة قد قررت في جلستها العامة ٢٣٥٣ ان البيانات التي تتم في اطار ممارسة حق الرد ، ينبغي أن تتم في الأيام التي تعقد بها جلسات ، وفي فترة بعد الظهر . أما حينما تعقد الجمعية العامة جلسة واحدة ، فان حق الرد ينبغي أن يتم في نهاية تلك الجلسة .

لقد كان الموقف بالأمس استثنائيا ، لم تكن هناك سوى جلسة واحدة في الصباح حيث قررنا عدم عقد جلسة بعد الظهر ، وعليه فان حق الرد قد مورس في الصباح .

السيد شرف (الاردن) : السيد الرئيس ، مرة أخرى تبحث الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية فلسطين . لكن البحث هذه المرة يختلف في اطاره وظروفه عن المرات السابقة . القضية الفلسطينية أصبحت اليوم معروفة في العالم . الحقوق الفلسطينية أصبحت مثبتة وموضحة اجماع عالمي على انها أساس أي سلام في منطقة الشرق الأوسط وجوهري أي حل يوقف النزيف المادي والمعنوي في المنطقة . السنوات الاخيرة شهدت تغيرا أساسيا في الواقع الدولي للقضية الفلسطينية ، بلغ ذروته في العام الماضي ، والآن يدخل المجتمع الدولي طور العمل الجدي والايجابي لا يصلح الحق الفلسطيني لاصحابه ولتحقيق الالتزام العالمي بتنفيذ الحقوق الفلسطينية . هذا فرق أساسي بين ظروف قضية فلسطين وهي تبحث في الجمعية العامة هذه المرة ، وظروفها حين كانت تبحث في مرات سابقة ، خلال العقدين أو الثلاثة الأخيرة ، من خلال بنود مختلفة في جدول اعمال الامم المتحدة .

حين بحثت قضية فلسطين أول مرة في الأمم المتحدة ، في عام ١٩٤٦ ، كان الطرف مختلفا تماما . كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني الذي يسير نحو الانحسار . كانت حوالي ثلاثين

سنة من السيطرة الاجنبية على فلسطين العربية قد أنهكت شعب فلسطين العربي ، وجرده من السلاح ، وهشمت تنظيماته السياسية ، ومكنت التنظيم الصهيوني السياسي والعسكري الذي زرعه السلطة الأجنبية في فلسطين من أن يكون نواة دولة تقوم على أنقاض شعب فلسطين العربي المقيم في وطنه . وهذا بالفعل ما حصل في نهاية عام ١٩٤٧ وقبل نهاية ١٩٤٨ . قامت دولة اسرائيل في الأرض التي طرد منها بالعنف شعب فلسطين العربي الآمن المستقر . وأجلى مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم وممتلكاتهم وأرضهم . وتشرذم أبناء فلسطين العرب في بقاع العالم .

لقد شاركت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ في خلق مأساة فلسطين حين أعطت شرعية للظلم بقرار تقسيم فلسطين في نوفمبر ١٩٤٧ . يومها كانت الأمم المتحدة خاضعة لنفوذ الدول الكبرى . ومنذ ذاك التاريخ وشيخ المأساة الفلسطينية يطارد ضمير هذه المنظمة الدولية في كل عام وفي كل جهاز من أجهزتها .

منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم انصرفت الجمعية العامة لمعالجة نتائج هذه المأساة التاريخية الفريدة من نوعها . لكن الجمعية العامة أصبحت منذ ذلك التاريخ حبيسة مفهوم مجتزأ محدود ومشوه للقضية الفلسطينية . هذا المفهوم هو الذي ترتب على اعتبار القضية الفلسطينية قضية اللاجئين الفلسطينيين . بدافع من عقدة الذنب ، أو بتأثير من سيطرة الدول الكبرى التي استعطت الأمم المتحدة لتحقيق أغراضها في مطلع عهد الأمم المتحدة ، وقعت الأمم المتحدة أسيرة هذه النظرة الضيقة المشوهة . اختصرت وقائع ووثائق الأمم المتحدة خلال العقود اللذين جاء بعد عام ١٩٤٨ قضية فلسطين الى قضية تأمين الاغاثة والرعاية المادية والصحية لمئات الالوف من اللاجئين الفلسطينيين . وفات المجتمع الدولي بذلك أن ينظر الى جوهر القضية الفلسطينية كقضية حقوق والى أبناء فلسطين كشعب متميز متكامل الشخصية والوجود .

لم تتغير هذه النظرة الضيقة والناقصة الا في العام الماضي ، حين فتحت الامم المتحدة ملف القضية الفلسطينية من أساسه ، وقررت أن تتبنى قرارا يصوب هذه النظرة ، ويثبت الحقوق الأساسية ، ويدعو للحل الجذري الصحيح لقضية الشعب الفلسطيني . في أعقاب تلك المناقشة العاسمة صدر قرار الجمعية العمومية ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي أقر للشعب الفلسطيني بحقه في

الاستقلال الوطني والسيادة ، والذي أكد لأبناء فلسطين حقهم في العودة لوطنهم وأملاكهم التي طردوا منها . وكذلك اعتبر ذلك القرار التاريخي ، احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، أساسا لا غنى عنه لحل المشكلة الفلسطينية ، واعترف بان الشعب الفلسطيني هو طرف أصيل في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، واعترف لهذا الشعب بالحق في النضال من أجل حقوقه بجميع الوسائل التي تتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

كان هذا القرار تغييرا جذريا في نظرة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية وفهم العالم لابعادها ومعانيها ومستقبل تطورها . كما كان هذا القرار بداية استرداد المجتمع الدولي لمسؤوليته التاريخية بالنسبة لقضية الشعب الفلسطيني .

هذه هي المفارقة الأساسية بين بحث قضية فلسطين في الأمم المتحدة اليوم وبحثها قبل عقدين أو ثلاثة .

المجتمع الدولي يعلم اليوم انه حين يتحدث عن القضية الفلسطينية ويسعى لمعالجتها فانه لا يتحدث عن قضية اللاجئين الفلسطينيين وكيف يوفر لهم الغذاء والكساء وبعض التعليم بواسطة الحسنة الدولية ، وانما يتحدث عن مساعدة شعب فلسطين المتميز الوجود والشخصية في تحصيل حقه التاريخي والثابت في التكامل الوطني على أرضه وترابه - تراب فلسطين - ككيان وطني يجمع جميع أبناء فلسطين في ظل الحرية والكرامة الوطنية .

هذا هو الجديد في ابحاث الام المتحدة ، هذا الموقع لم تصله القضية الفلسطينية بسهولة ودون معاناة ودون آلام ونكسات ١

بدأت القصة في بداية هذا القرن عندما قررت القوى الاستعمارية الغربية فرض سيطرتها ونفوذها في العالم العربي ، مثلما فرضت سيطرتها ونفوذها خلال القرن الماضي ، في افريقيا ، ومعظم آسيا . خلال هذه الأليب الاستعمارية في العالم العربي تم تقسيم الوطن العربي بين الدول الاستعمارية ، وتبنت بريطانيا برنامج الحركة الصهيونية في خلق كيان سياسي عنصري تفرضه على فلسطين وعلى حساب شعبها العربي . وقد اتخذ شكله الدولي في عام ١٩٤٨ باعلان قيام اسرائيل في البقعة التي طرد منها بالعنف مئات الالوف من الفلسطينيين . كان عرب فلسطين قد عاشوا في ارضهم ووطنهم عشرات القرون بلا انقطاع . وفي ومضة ، تحول الشعب المسالم المستقر الى لاجئين مشردين من وطنهم واملاكهم . لم تعترف دولة اسرائيل لهذا الشعب بحق العودة واسترداد الاملاك او حتى التعويض . وتصرفت اسرائيل تجاه حقوق هذا الشعب وتجاه اخوته من ابناء البلدان العربية المجاورة الاخرى بعقلية عنصرية عدوانية تقوم على اعتماد القوة العسكرية وتجاهل كل اعتبار آخر .

عشرون سنة والام المتحدة تدعو اسرائيل لتمكين ابناء فلسطين اللاجئين من ممارسة حقوق العودة ولكن بلا طائل . تحكمت العقلية العنصرية والغطرسة العسكرية بسياسة اسرائيل ونظرتها لشعوب المنطقة وحقوق هذه الشعوب . واغلقت اسرائيل تفكيرها لكل حل أو دعوة لحل تقوم على اساس الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والتعايش على اساس المساواة والتكافؤ . واحتتمت اسرائيل خلال ما يقرب من الثلاثة عقود من كل انواع الضغط الدولي بسلاحين رئيسيين : السلاح الاول هو العقلية العسكرية الشوفينية التي تغلق الابواب على كل تصور واقعي لطبيعة المشكلة يقوم على احترام حقوق الاخرين وتقدير القوى المتغيرة من حول اسرائيل في العالم العربي وفي العالم الفسيح بمجموعه . والسلاح الثاني الذي استعملته اسرائيل هو سلاح مستمد من الواقع الاجتماعي والنفسي والسياسي في كثير من دول العالم القوية والمتقدمة وخاصة الغربية . ففي معظم هذه الدول الغربية احساس عميق بالذنب تجاه الاضطهاد البربري الذي عومل به اليهود في اوربا خلال القرن الحالي خاصة .

استغل التنظيم الصهيوني الكف والكف والراسخ الجذور في المجتمعات الغربية عقدة الذنب هذه ليحولها الى عقدة مساييرة لاسرائيل في كل سياسة تتبعها مهما كانت ظالمة او عدوانية او بعييدة عن المقاييس الدولية الطبيعية . بنى التنظيم الصهيوني حول صانعي السياسة في المجتمعات الغربية القوة والمتقدمة جدا نفسيا وعقليا منع صانعي السياسة في هذه الدول من النظرة الموضوعية للنزاع الاسرائيلي / العربي ، وفرض عليهم النظر للمشكلة الفلسطينية من المنظار الاسرائيلي فحسب ، وبالتالي اغلق اعينهم عن رؤية الحق الواضح للشعب الفلسطيني ورؤية الافلاس الخلق في موقف اسرائيل . وبذلك استمر الدعم غير المشروط من قبل دول وقوى كبرى لاسرائيل في سياستها الرعناء قصيرة النظر .

السيد الرئيس غير ان الواقع العالمي ليس ثابتا وغير متحرك . الواقع العالمي متغير ومتطور ابدا . لذلك شهدت السنوات الاخيرة تغييرا اساسيا في الاطار الدولي لقضية الشعب الفلسطيني . ظهرت الحركات الوطنية في افريقيا وآسيا ، واستفاقت امريكا اللاتينية لضرورات التغيير والنهضة . وبدأت شعوب العالم النامي تنهض لتتضامن في كفاحها من اجل تحرير مصائرهم وتغيير ظروف الظلم الدولي الواقع . وتكسر من حول حقوق الشعب الفلسطيني الستار الحديدي الذي كان مضروبا عليها في وسائل الاعلام الغربية ومصادر توجيه الرأي العام العالمي . وسرى في الشعب الفلسطيني تيار النهوض والتصميم على استرداد هويته وتجميع شتاته وبناء حركة سياسية توحده . ووقفت الدول العربية مع الشعب الفلسطيني في جهوده هذه . فاعترفت جميع الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية له . واخيرا اعترفت الامم المتحدة بحق هذا الشعب كاملا غير منقوص وهي تبحث الان في وسائل ايصال الحق لاصحابه .

ولعل من المفارقات التاريخية ان هذا التحول العميق في الظروف الدولية والظروف المحلية في الشرق الاوسط ساهمت في صنعه اسرائيل بقدر كبير . ذلك ان سياسة تجاهل حقوق الاخرين واستعمال القوة العسكرية كوسيلة رئيسية واولى هي سياسة لها منطلق لا يعترف باى حدود . لذلك شهد عام ١٩٦٧ قرارا اسرائيليا تاريخيا ينبع من هذا المنطق . في ذلك العام اتخذت القيادة الاسرائيلية قرارها بان تعالج مشاكلها النابذة عن عدوانها عام ١٩٤٨ بمدوان هائل آخر ضد شعوب المنطقة المحيطة بها ، وفي طليعتها شعب فلسطين المستقر في الضفة الغربية وغزة ، بالاضافة

شعبي سوريا ومصر . ونجحت اسرائيل في تحقيق غرضها العسكري المباشر باحتلالها اراضي دول عربية ثلاث ورفضها الانسحاب منها حتي في اطار تسوية سياسة ، مع استمرار عدم اعترافها بالحقوق الفلسطينية . هذا القرار الاسرائيلي انتهى بهزيمة غايته نفسها . كشف هذا العدوان غطرسة اسرائيل العسكرية وفراغ اسطورة نواياها السلمية وكفاحها من اجل الحياة والسلام . ومن هذه النقطة بدأت عزلة اسرائيل السياسية والدولية ، وخاصة في العالم الثالث المكافح . وفي نفس الوقت اطلق هذا العدوان الاسرائيلي حركة تغير في العالم العربي وتصميما فلسطينيا جديدا . وهكذا عادت قضية فلسطين لمقام الصدارة في العالم وفي الامم المتحدة .

السيد الرئيس ، ان بلدي ، المملكة الاردنية الهاشمية ، يتعمد التحاما وثيقا مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني . هذا الالتحام مع الامم واماني الشعب الفلسطيني بدأ منذ ان وقف الشعب الاردني بكل عواطفه واحاسيسه مع شقيقه الشعب الفلسطيني وهو يكافح البرنامج الصهيوني والسيطرة الاجنبية خلال العشرينات والثلاثينات والاربعينات . وحين وقعت كارثة عام ١٩٤٨ انضمت المملكة الاردنية الهاشمية للدول العربية التي هبت لنصرة الشعب الفلسطيني ضد محاولة اقتلعه من ارضه بالقوة . ولكن الجهود العربية لم تفلح في انقاذ الشعب الفلسطيني ومنعه من التشرذم . وجهد الاردن في ان يحمي باقي فلسطين في الضفة الغربية والقدس من الاحتلال ومن محاولات الافراغ الاسرائيلي . وبلغت وحدة الامال والاخوة نورتها باتفاق الرأي بين القيادة الاردنية والقيادات الفلسطينية في الضفة الغربية على بناء وحدة سياسية دستورية تحققت بالطرق الدستورية والانتخابات العامة في عام ١٩٥٠ .

وكان أساس الوحدة هذه عدم المساس بحقوق الشعب الفلسطيني الكاملة وايمان الاردن بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حين تسمح أو تقتضي الظروف .

التزمت المملكة الاردنية الهاشمية بهذا المبدأ ، وهذه المسؤولية عبر الربع الأخير من هذا القرن . ربطت مصيرها وسياستها بالأمان والمصلحة الفلسطينية . ولكنها ظلت واعية السى أن الهوية الفلسطينية ، والشخصية الفلسطينية ، حقيقة تاريخية ثابتة ، لا يجوز طمسها أو تقمصها . لذلك فان الاردن يرفض المنطق الاسرائيلي الذي سمعناه مؤخرا ، والذي يخلط بين الاردن وفلسطين ، ويسعى بذلك لطمس الحق الفلسطيني الأصيل والثابت في الأرض الفلسطينية ، وعلى التراب الفلسطيني .

ان المملكة الاردنية الهاشمية ، تعتر بانها تحملت جزءا كبيرا من مسؤولية القضية الفلسطينية سنوات طويلة ، ولكنها ترفض المحاولة الاسرائيلية لاختزال القضية الفلسطينية ، وتحويلها الى قضية بين الاردن واسرائيل . ان حقوق الفلسطينيين هي على أرض فلسطين ، ولا مجال لتغطيتها أو تغطية المسؤولية الاسرائيلية عن طريق دفع أبناء فلسطين للبحث عن وطن بديل .

لا حل للقضية الفلسطينية الا بتحقيق فائتين : - الاولى ، هي انتهاء الاحتلال الاسرائيلي ، والثانية ، تمكين أبناء فلسطين الذين أخرجوا من ديارهم من ممارسة حق العودة اليها .

لا تستطيع اسرائيل ان تتهرب من مسؤوليتها ، في تشريد اللاجئين ، واحتلال الارض الفلسطينية عن طريق التلاعب بالالفاظ والتسميات ، والزعم بأن فلسطين تمتد على ضفتي نهر الاردن ، وبالتالي فان غالبية الفلسطينيين لم يشردوا ، لانهم لم يتركوا هذه البقعة من الأرض . ان حدود فلسطين التاريخية معروفة ، وان معظم أبناء الشعب الفلسطيني ، هم اما تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة ، أو لاجئين مبعدين عن ممتلكاتهم وبيوتهم في دول عربية مختلفة .

هذا هو الوضع الذي يحتاج الى تصويب . ان حرص العرب على توكيد وحدتهم التاريخية ، والتزامهم باعتبار الفلسطينيين اخوتهم وشركائهم ، لا يعني تلاشي الحقوق الفلسطينية على الارض الفلسطينية ، ولا يغير طبيعة هذه الحقوق او موقعها الجغرافي . هذه هي النظرة الموضوعية للقضية الفلسطينية .

وانني احب ان أؤكد في هذا المجال ، ان الحكومة الاردنية ملتزمة ، بقرار القمة العربي

الاجماعي في الرباط في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، والذي يحدد المسؤوليات والالتزام العربي المشترك تجاه هذه القضية .

السيد الرئيس ، ان المجتمع الدولي يقف اليوم ، على عتبة مرحلة جديدة وحاسمة ، بالنسبة لقضية فلسطين ، وموضوع السلام العادل في الشرق الاوسط .

كما قلت في مطلع كلمتي ، ان هذا العام يختلف عن غيره من الأعوام ، بالنسبة لمسألة فلسطين . القضية الفلسطينية اليوم اصبحت معروفة في العالم . الحقوق الفلسطينية أصبحت مثبتة ، وموضع اجماع عالمي ، على انها اساس اى سلام في منطقة الشرق الاوسط ، وجوهر اى حل عادل ودائم .

المجتمع الدولي دخل اليوم ، مرحلة تنفيذ الالتزام الذي وقع في العام الماضي ، بتبني القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) حول هذه القضية . لذلك فالطريق لم يعد فامضا أو غير معروف .

المجتمع الدولي مطالب اليوم ، بأن يوضح فهمه الجديد والواقعي للقضية الفلسطينية موضع التنفيذ .

على المجتمع الدولي ، ان يشرع في تطبيق قراره التاريخي ، الذي صدر في العام الماضي . على المجتمع الدولي ، ان يبدأ بالخطوات العملية لارساء دعائم سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

لقد ظل الشرق الاوسط ينزف منذ عدة عقود بسبب الجرح الذي اصابه ، والذي لم يعالج بعد . ولقد وصلت آثار هذا الجرح الى الجسم الدولي . لذلك فان واجب معالجة هذه المشكلة الدولية الرئيسية ، واجب دولي شامل ومستعجل . على جميع دول العالم ان تساهم فيه بشكل ايجابي وجردي .

وانا ركز المجتمع العالمي جهده لحل هذه القضية بشكل مسؤول ومتفق مع الحق والحقيقة ، فان الحل في متناول اليد ، والسلام الدائم في الشرق الاوسط امكانية واقعية ، وليس حلما بعيد المنال .

السيد اد جيباري (داهومي) (الكلمة بالفرنسية) : حينما اشترك وفـ

داهومي ، في مناقشة قضية فلسطين في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وحينما تجاوز الاطار

التقليدي الذي اعتادت الامم المتحدة ان تضع فيه هذه المشكلة ، فان وفد داهومي لم يفتسه ان يسترعي اهتمام الجمعية العامة الى الطابع الاستعماري الجوهرى لهذه القضية . وفي الواقع ، فان جمعيتنا عن خطأ ، أو عن صواب ، كانت قد اخفقت في ان تأخذ بعين الاعتبار ، هذه القضية الهامة ، ولقد كانت النتيجة الحتمية لهذا ، هو ذلك الطريق المسدود الذي توجد فيه الامم المتحدة الآن ، بالنسبة لمسؤوليتها فيما يتعلق بما يسمى " بأزمة الشرق الأوسط " . وممع ذلك ، فان التفاعل القائم بين القضيتين في غير ما حاجة الى برهان . وان كلا منا يتفق على ان القضية الاولى هي نتيجة للقضية الثانية . وهذا يعني انه يتعين على جمعيتنا هذه ، بادئ ذي بدء ، ان تسوى القضية الفلسطينية اذا ما كانت تحركها حقيقة رغبة حقيقية في ايجاد حل نهائي ومعقول وعادل ودائم لازمة الشرق الأوسط .

ان وفدى يقدر انه منذ الدورة التاسعة والعشرين تم القيام بخطوة هامة وضرورية على طريق السعي عن الحل الصحيح ، وذلك حينما تخلت الجمعية العامة عن عاداتها القديمة التي لم تكن تمكنها من التقدم ، واتخذت قرارات تاريخيين هاميين ، الا وهما ، من ناحية الدعوة التي وجهت الى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الاخ ياسر عرفات لكي يأتي ويتحدث مباشرة امام الجمعية العامة . ومن ناحية اخرى منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب لدى الامم المتحدة . ان هذين القرارين الهامين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة ، قد مكنا ، دون ادنى شك ، من اللقاء ضوء جديد على المشكلة الفلسطينية .

ومنذ ان استمعنا الى كلمة الرئيس ياسر عرفات امام الجمعية العامة ، وهي الكلمة التي قدمت فيها مطالب الشعب الفلسطيني الى المجتمع الدولي ، فانه يتعين علينا أن نعتز ان كثيرا من الوفود ، بدأت تتفهم بصورة أفضل القضية الفلسطينية ، وهي القضية التي كانت قد عرضت عليهم من قبل من وجهة النظر الانسانية فقط ، بمعنى انها كانت قد شوهدت سواء كان ذلك عمدا أو اختيارا .

من منا هنا لا يتذكر النداء الذى وجهه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى منظماتنا الدولية ، ومن خلالها الى العالم كله ، حينما استخدم هذا التعبير البياني لكي يقول ، أنه حضر وفي احدى يديه غصن زيتون وفي اليد الأخرى بندقية . من منا هنا يمكن أن ينسى طلب الرئيس عرفات ، الذى وجهه الى الجمعية العامة ، حتى لا ترغم هذه الأخيرة ، منظمة التحرير الفلسطينية على اسقاط غصن الزيتون ، وهو رمز السلام والحل عن طريق التفاوض ، لكي لا تحتفظ الا بالبندقية وهي رمز العنف والحرب . وايجازا للقول تتخلى عن الحل النهائي لمشاكل اليأس والثورة .

ويبدو بجلاء تام ، أنه منذ الدورة التاسعة والعشرين ، فان المشكلة الفلسطينية قد أخذت أبعادا جديدة بالقدر الذى لم يعد فيه الأمر متعلقا بشعب حكم عليه بالتسول ، ولكن متعلقا بشعب جرح في كرامته ، وهو مرغم على أن يعيش في معسكرات للاجئين ، وينتظر بلا جدوى المعونات التي يقدمها له المجتمع الدولي .

ويبدو واضحا أنه منذ الدورة التاسعة والعشرين ، حصلت حركة تصحيح في الرأى العام العالمي ، للصورة التي كان البعض يبذل جهده لنسبتها الى الفلسطينيين ، حيث كانوا يصورونهم على أساس انهم ارهابيون يقومون بأفعال عفوية ، لا أكثر .

ومنذ ذلك الوقت ، فان الفلسطينيين أكدوا ذواتهم كشعب يعي بهويته وأصالتيه . ان الفلسطينيين قد ظهروا وعملوا كشعب فخور طرد من أرضه ، مسقط رأسه ، وهو يناضل بكافة الوسائل المتاحة له لاسترداد أرضه ، حتى يكون لنفسه وطنا وأمة . وعلينا أن نقتنع بأنه شعب عظيم ، ينبغي أن يتخذ اجراء في صالحه وفي أقرب وقت ممكن . تلك هي الصورة الجديدة التي أضفتها القرارات الهامة للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، على الشعب الفلسطيني .

ومنذ ذلك الوقت ، فان المجتمع الدولي أدرك في نهاية المطاف ، ان الفلسطينيين اذا كانوا قد اضطروا الى القيام بأعمال عنف ، فان هذا من أجل ايقاظ الضمير العالمي ، وتوعية الرأى العام العالمي بمصيرهم وبوضعهم أمام الجمود الذى كانت تبديه المنظمة الدولية أمام نداءاتهم ، والذى كانت تسمه الدعايات التشهيرية الخادعة ، من قبل الأغلبية التي جعلت الأمم المتحدة عاجزة عن أن تتصرف في الوقت المناسب ، وبصورة حاسمة ، لكي توقف سلسلة كاملة من المظالم التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني .

ومن بين هذه المظالم يكفيننا أن نلقي الأضواء حينما نقول ، انه في الوقت الذي رأى فيه مجتمعنا الدولي ، انه من العدل ومن الطبيعي ومن الأخلاقي ، أن تعطى أرض ووطن للشعب اليهودي ، فان هذا المجتمع لم يعتقد أن عليه أن يحافظ على الحق الثابت للشعب الفلسطيني ، لكي يعيش في سلام على الأقل في حدود ٤٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية ، التي كانت من حقه على أثر قرار التقسيم . واذ أضفنا الى هذه الحقيقة ، التي لا يمكن السكوت عليها ، السلبية التي تابعها الرأي العام العالمي النوايا التوسعية لاسرائيل ، التي لم تستول فحسب على الأراضي الفلسطينية ولكنها قامت بحروب عدوانية أخرى وحروب لضم الأراضي على حساب جيرانها ، فاننا ندرك بيسر تام مدى سخط العالم العربي بصفة عامة ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة ، حتى يمكن تدارك كافة أبعاد هذه المشكلة الخطيرة ، التي تشغل بال منظماتنا منذ عدة سنوات مضت ، ألا وهي أزمة الشرق الأوسط .

وليست هناك حاجة لأن أشير الى التعاليل والحجج الواهية ، التي أريد بها اخفاء المشكلة الحقيقية . لقد قلنا هذا من قبل ، من فوق هذه المنصة في العام الماضي ، ونكرره مرة أخرى هذا العام . ان الدولة اليهودية ، أنشئت دون مشاركتنا ، وهي واقع اليوم . ان هذه الدولة موجودة وان أحدا لا يريد التشكيك في وجودها . ومع ذلك ، يتعين على مجتمعنا الدولي ، أن يتجاوز مفاهيمه المتخلفة ، التي كانت سائدة آنذاك ، لكي يهيب الظروف الملائمة لقيام دولة عربية في فلسطين . وبعبارة أخرى ، يتعين علينا أن نعترب بأنه أمام أعمال التعذيب والابادة ، التي فرضت على اليهود من قبل النازيين ، فان المجتمع الدولي اعتقد أن من واجبه أن يقدم الى الشعب اليهودي المقهور وطنا ، ومن ثم فان الاخلاقيات والفكر الرشيد تفرض علينا ، ألا يحكم على الشعب الفلسطيني بأن يعيش تائها في الصحراء وبلاد ماوى . وهذا معناه ، أن جمعيتنا لا ينبغي أن تصادف أية صعوبة في ادراك الواقع الفلسطيني ، وأن تشمل الشعب الفلسطيني بنفس الحق التي شطت به الشعب اليهودي ، تحقيقا لمبادئ العدالة والانصاف .

واذا كان من الواضح أن مجتمعنا لا ينبغي أن يسهم في موت الطفل الذي تعتمد ولا دته ، فانه يتعين عليه ، أن يدرك تماما ، أن السلام والأمن الذي بدونهما لا يمكن لهذا الطفل أن ينمو بصورة طبيعية يرتهن بهما انشاء عدد من الظروف المواتية لنموه .

وفي كلمة واحدة ، انها مسألة تهيئة البيئة الملائمة للطفل ، وهذه البيئة لا يمكن ايجادها بتجاهل الحقيقة الفلسطينية . وعليه ، فمن الضروري اعادة حقوق الشعب الفلسطيني اليه ، وهي حقوق مشروعة اعترفت بها منظمة الأمم المتحدة .

وفي رأى وفد داهومي ، اننا اذا تصرفنا بصورة مخالفة ، فان ذلك سوف يكون معناه انكار الواقع ، وسوف يكون معناه كذلك تشويه الحقائق ، بقصد تسميم الرأى العام العالمي ، بنفس الطريقة التي أثيرت بها حملة في العام الماضي ، وفي هذا العام ، وأريد بها حملنا على الاعتقاد ، بأن انشاء دولة فلسطينية ، سوف يؤدي بالضرورة الى اختفاء الدولة الاسرائيلية .

واذا كانت منظمتنا تود أن تقدم الدليل على جديتها ، وأن تضطلع بمسؤولياتها ، فإن الجمعية العامة سوف تجد ، دون شك ، الحل العادل ، والمعقول ، والمنصف ، والذي يمكن أن يرضي كافة الدول في المنطقة ، والذي بدونه لن يعرف الشرق الأوسط السلم أبدا .

ان القضية الفلسطينية تشكل العقبة الاساسية في أزمة الشرق الأوسط ، وان الحل العادل ، والنهائي ، والمستمر لهذه القضية ، سوف يؤدي فعلا الى قيام السلم الدائم والعادل ، الذي نسعى اليه من أجل هذه المنطقة . ومن ثم ، فلا بد من اضافة طابع المصرية على المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني . ومن ثم ، فان على اسرائيل أن تسلم بحق الشعب الفلسطيني في الوجود ، وفي تقرير المصير . ويتعين على اسرائيل أن تتخلى عن أطماعها التوسعية وعن صلفها لكي تنسحب دون تأخير من سائر الأراضي العربية المحتلة ، وهو شرط مسبق لا مناص عنه ، وضروري لانشاء دولة الفلسطينية ، وحل لا بد أن يفرض نفسه على المجتمع الدولي بأسرع ما يمكن .

من غير المعقول أن تطرح المشكلة في هذا الاطار . ذلك أنه منذ بضع سنوات ، فإن صلف وغرور دولة اسرائيل بقوتها العسكرية كان يمكن أن يضعها في موقف تستطيع منه املاء رغبتها على الشعوب العربية . ومنذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ ، فان ظروف جديدة مكنت مختلف الأطراف من أن تتفاوض على قدم المساواة . وان ذلك ما أثبتته الرئيس السادات باقتدار ، منذ بضعة أيام ، حينما برهن كجندى باسل ، أنه بعد قرون من عصر السياسي الروماني كاتيلين - ونقتبس مقاله شيشرون في هذا - أن العرب لا يعرفون كيف ينتصرون فحسب ، ولكنهم يعرفون كذلك الاستفادة من انتصاراتهم .

وان الرئيس السادات قد أثبت لنا أن الانتصار العربي العظيم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ لا يجعلنا نستمر في موقف سلبي يتمثل في رفض أية مفاوضة ، وأية تسوية سياسية . وليس هناك أى شك في أن سلما نسبيا قد قام في الشرق الأوسط منذ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بفضل الارادة السياسية لمختلف الأطراف الرئيسية في النزاع من أجل التوصل الى تسوية سلمية لخلافاتهم التي كلفتهم الكثير من الارواح البشرية .

ان الرأي العام العالمي قد رحب باتفاقي فض الاشتباك الاول والثاني اللذين تما بين اسرائيل وبين مصر ، وكذا اتفاق فض الاشتباك الذي تم بين اسرائيل وبين سوريا ، ولكن هذا الرأي

العام العالمي يعترف مع ذلك أن هذا التقدم النسبي نحو حل أزمة الشرق الأوسط ، أيا كانت قيمته ،
انما يحتوى مع ذلك على ثغرات كثيرة . ومن البوادر الطيبة أن اسراييل قد فهمت في النهاية أنه
من مصلحة أمنها وبقاءها ألا تصر على موقفها المتعننت في أن تحتل الى ما لانهاية الاراضي العربية .
ومن البوادر الطيبة كذلك أن اسراييل قد انتهى بها الامر الى أن أدركت ضرورة التوصل الى تسوية
سلمية للأزمة . ولكن اسراييل ستكون مخدوعة الى حد كبير اذا كانت تعتقد أنه في امكانها التوصل
الى تسوية مع البلدان العربية الأخرى مع استمرارها في تجاهل الواقع الفلسطيني .

ان داهومي لم تعترض على مواصلة ما يسمى بسياسة الخطوة خطوة الوثيدة بالقدر الذى
يمكن أن تسجل به تطورا ايجابيا نحو حل الأزمة ، ولكن داهومي تعتقد بأن موقف اللاسلم واللاحرب
لا يمكن أن يشكل على المدى الطويل الا بؤرة للبارود يمكن أن تنفجر في أى وقت .

كما أشار بحق ، الرئيس السادات في خطابه الى الجمعية العامة ، فانه لا يمكن أن يكون
هناك سلم حقيقي في المنطقة بدون تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية .

ولهذا فان بلادى بالتأكيد سوف تنظر بعطف الى ابرام اتفاق فض اشتباك ثان على الجبهة
الاسرائيلية السورية ، بل وعلى الجبهة الفلسطينية ، اذا كان هذا الاتفاق سوف يكون نهائيا .
ومع ذلك ، فان داهومي تشعر بأن أى حل جزئي لا يمكن أن يشكل الا مجرد حل ترقيعي وليس
حلا شاملا ، ومن ثم فانه فوق كل شيء لا بد لمؤتمر جنيف أن يستأنف أعماله بأسرع وقت ممكن ، وبحضور
كافة الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

ان وفد بلادى يؤيد اذن الدعوة التي وجهها الرئيس السادات من فوق هذه المنصة
الى الأمين العام للأمم المتحدة والقوى الأعظم باعلانه

” . . . وتأسيسا على ذلك ، فانني أدعور رسميا كلا من السكرتير العام والدولتين
الأعظم (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بصفتهم رئيسي المؤتمر) لأن يبيدوا
فورا مشاوراتهم مع جميع الاطراف المعنية — بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية — لكي
ينعقد مؤتمر جنيف في القريب العاجل ، وبحيث تستمر اجتماعاته دون انقطاع ، لمعالجة
المشكلة بأكملها ، ومن كافة جوانبها للتوصل الى السلام العادل ” . (جلسة ٢٣٨٨ ،

ان وفد بلادى يضم صوته أيضا الى الاقتراح الرامي الى اقرار الجمعية العامة لقرار يدعو منظومة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مؤتمر جنيف باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني .
 ان موقف وفد بلادى واضح ، وهو لا يقوم على ما يسمى بالتضامن الاعى ولكنه يستوحى من المنطقية الفكرية والسياسية وبايمان لا يتزعزع بأن هذا هو النهج الوحيد المعقول لاقامة سلم عادل ودائم ترغب فيه كل بلدان الشرق الأوسط .
 انه لمن الحقيقي أننا لانؤمن بنفس الآراء التي تؤمن بها اسرائيل ، أو الولايات المتحدة .
 ولكننا مقتنعون بأن حدا أدنى من الموضوعية والواقعية من جانب جميع البلاد سوف يقودهم الى التخلي عن بعض الآراء المسبقة ، والى ادراك أن بعض الظروف الضرورية التي يقبلونها مقبولة ضمنا من البلدان العربية ، وحتى من منظمة التحرير الفلسطينية ، وليس من الضروري حتى أن أعلن هذا .

إذا كان هذان البلدان يريدان التخلي عن هذه الآراء المسبقة ، فانهما سوف يدركان أن جهودهما من أجل السلم ، لا يمكن أن تصل الى حلول ملموسة ، الا اذا وافقا على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على أساس أنها الممثل الأصلي لآمال الشعب الفلسطيني . ان اسرائيل ، والولايات المتحدة سوف تدركان أن الجهود الرامية الى تحقيق السلم ، لا يمكن أن تنجح فـي الوصول الى حل ملموس ، الا اذا وافقتا على أن يجلسا مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية حول مائدة المفاوضات في جنيف ، من أجل ايجاد الحل الحقيقي ، الذي يفرض نفسه بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط .

وفي الختام ، فان وفد بلادي يعلن عن اقتناعه بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، وجميع دول الشرق الأوسط ، قد عانت كثيرا من الحروب المكلفة ، والدمرة ، وأصبحت الآن تتطلع الى سلم عادل ودائم . ان داهومي يحدوها الأمل في أن النداءات التي وجهت ، سواء في العام الماضي ، من قبل السيد ياسر عرفات ، أو هذا العام من قبل الرئيس السادات ، سوف تسمع ، وأن القوى العظمى سوف تضطلع بمسؤولياتها ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل احداث التغيير الفكري اللازم ، حتى تحمل اسرائيل على قبول الحقيقة القائلة ، انه من مصلحتها الذاتية ، ومن مصلحة الأمن الذي تسعى اليه ، أن تسير على طريق الواقعية الذي نسعى اليه جميعا ، اذا كانت هذه الدولة ، وأعني بها اسرائيل ، تحركها رغبة حقيقة في أن تعيش في سلم ، وفي حسن جوار مع الدول العربية . ان هذه الواقعية تأتي قبل كل شيء ، ويمكن أن تتبلور ، في انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وفي اعترافها بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في أن يعيش في أرض آبائه ، وفي قبولها الجلوس الى جانب الممثلين الأصليين لهذا الشعب في منظمة التحرير الفلسطينية ، لايجاد السبل والوسائل ، التي تمكن الفلسطينيين من تحقيق آمالهم المشروعة ، في ظل السلم والوثام ، اللذين يجب أن يسودا بين كافة شعوب الشرق الأوسط .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر العضو الموقر ممثل داهومي ، وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، اسمحوا لي أن أقول لكم ، أنه بعد أن يتحدث السيد ممثل مصر الى

الجمعية العامة ، فان السيد ممثل الجمهورية الالمانية الديمقراطية ، الذى كان المتحدث الوحيد بعد الظهر ، سوف يتحدث بعده ، ومن ثم فلن تكون هناك جلسة بعد الظهر . لذلك أرجو أن أذكر الوفود أن قائمة المتكلمين سوف تقفل عند الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم ، حتى يمكن أن نتخذ قراراتنا بالنسبة لتنظيم المناقشات .

السيد عبد المجيد (مصر) : السيد الرئيس ، في نفس هذا الشهر من العام الماضي ، ومن فوق هذا المنبر ذاته ، وقف ممثل الشعب الفلسطيني يعلن للعالم أجمع أنه جاء إلينا وفي يده غصن الزيتون ، وترددت في هذه القاعة أصداً صوته تطالبنا جميعاً ألا نسقط الغصن الأخضر من يده ، فهل استجبنا للنداء ؟

مضى عام كامل يضم إلى الأعوام الطويلة التي شهدت نضال الشعب الفلسطيني المكافح البطل الذى تعرض لأشد محنة عرفها تاريخ الشعوب ، حتى أن وجوده ذاته تعرض للانكسار ، وحقوقه الثابتة الأصيلة تعرضت للاهدار ، رغم ما كررته منظماتنا الدولية هذه من تأكيد لهذه الحقوق ، ومطالبة بردها لأصحابها . غير أن شيئاً من ذلك لم يتحقق لتعنت إسرائيل ورفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الذى هو بلا شك جوهر المشكلة الحقيقية في النزاع في الشرق الأوسط . وأكرر هنا ما ذكره السيد الرئيس محمد أنور السادات في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر الماضي ونصه :

” . . لست أشك في أنكم توافقونني في أنه لا سلام في المنطقة دون الوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية . . قضية الشعب الفلسطيني الذى لا يجوز ، بل ممن المرفوض ، أن يستمر في الحياة مشرداً بلا وطن ، والذى لا بد له من استرجاع كيانه ، وإقامة دولته المستقلة ، لتمكين هذا الشعب الصريع من الاسهام البناء في تطور مجتمعاتنا الدولي وتقدمه ” . (الجلسة ٢٣٨٨ ، ص ١٤ - ١٥) .

واعتقادنا الراسخ ، وهو ما أجمع عليه كل المتحدثين في الجمعية العامة هذا العام ، انه لم يعد هناك مجال لأى جدل في هذه الحقيقة وانه ما لم يتم الوصول الى حل عادل ودائم يسترجع به الشعب الفلسطيني حقوقه الاصيل الثابتة ، فلا أمل في قيام سلام في الشرق الأوسط .

كذلك أضحى من الأمور المسلم بها لدينا ولدى المجتمع الدولي بأسره ، أنه لا يمكن تجميد الموقف أو التباطؤ في السعي نحو الحل السلمي ، وأن المسؤولية تقع على كاهلنا جميعا ، وفي المقام الأول ، على عاتق منظماتنا هذه أن تؤمن التحرك الفعال نحو حل قضية فلسطين حلا عادلا مؤسسا على ما قررته هذه المنظمة من حقوق واضحة لهذا الشعب ، وان مصر لن تألوا جهدا ، ولن تدخر وسعا ، في العمل على تحقيق هذا الهدف القومي وانجازه وفي أقرب فرصة ممكنة بكافة السبل مهما كلفها هذا من تضحيات ، ومهما تحملت من مشاق ، وقد أعلنت مصر ذلك وكررت في كل مناسبة ، ومن فوق كل منبر ، وعلى لسان رئيسها ، وليس أدل وأوضح على ذلك من الكلمات التي ردها السيد الرئيس محمد أنور السادات أمام مجلس الشعب المصري ، وأمام جمعنا هذا ، وهو أنه ليس لدينا أرض عربية أقل اعزازا من أرضنا ، فالقدس ونابلس والخليل وجبل الشيخ وغزة ، ليست أقل اعزازا من القنطرة والعريش . . تلك هي سياسة مصر الواضحة والمستمرة ، وذلك هو منطلقنا الأساسي في التحرك نحو السلام وقبول كل التحديات ، والدفاع عن حقوقنا مهما كانت قوى القهر .

ومن أهم ما تكشف من حقائق بعد تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أن تبلور وتجسد الكيان الفلسطيني ، وتزايد الاعتراف بممثلي هذا الشعب ، ودعم كفاحه من أجل استرداد كافة حقوقه . ولعلكم جميعا تشاركوني الرأي في أن ما تحقق من نصر سياسي ضخم للقضية الفلسطينية خلال دورتنا الماضية قد أظهر هذا الشعب العريق وقياداته السياسية في أبلغ ما تكون صور التكامل ، وأنه جدير بتحمل مسؤوليته الدولية ومستعد للعمل في إطار الشرعية الدولية لتحقيق أهدافه القومية . ولقد كان من محصلة ذلك ، أن أكد المجتمع الدولي من جديد ، اعترافه بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه ودون تدخل خارجي ، واستعادة حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، في العودة الى دياره وممتلكاته . وكان قرار الجمعية العامة التاريخي رقم ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ تنويجا للنضال السياسي المشابر الذي خاضته منظمة التحرير الفلسطينية باسم الشعب الفلسطيني بأسره . ولا شك أنه من دواعي الفخر لأمتنا العربية جميعها أن يأخذ الشعب الفلسطيني دوره الطبيعي في بناء عالمنا اليوم ، وتتاح له فرصة المشاركة في بناء مصير ومستقبل الشرق الأوسط .

من هذا المنطلق ، وتمشيا مع ما نصت عليه الفقرة التنفيذية الرابعة من القرار ٣٢٣٦ ، التي أكدت فيها الجمعية العامة أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي وأساسي في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط * ، وايماننا من مصر بأن هذا هو المنطلق الوحيد لأية محاولة تهدف بصدق الى ايجاد حل سلمي للنزاع القائم في الشرق الأوسط ، فقد أصبح من المحتم أن يدعى ممثلو هذا الشعب للمشاركة في الجهود الرامية الى اقامة السلام العادل في المنطقة ، وعلى قدم المساواة ، مع باقي الأطراف الأخرى .

اننا نؤمن بأن الظروف الدولية ، وما أحدثته حرب تشرين الاول / اكتوبر من تغييرات جوهرية في ظروف منطقتنا ، في المقام الأول ، تتيح لنا الآن فرصة فريدة لاقامة السلام العادل في الشرق الأوسط ، وأن المسؤولية الكاملة تقع على عاتق منظماتنا هذه في انتهاز هذه الفرصة ، وعدم تفويتها أو تجميدها ، ذلك أن أية محاولة للتجميد مرفوضة تماما من جانبنا ، فقد أثبتت الأحداث أن مثل هذه المحاولات انما هي بمثابة محاولات لاحتواء كل عوامل التفجير في المنطقة مما يتمخض عن ذلك من مخاطر جسيمة ، ليس فقط بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط ، وانما حتميا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . السيد الرئيس ، اذا كان لنا أن نصارح أنفسنا ونتحمل مسؤولياتنا فالسؤال يبقى كما وضعته في مستهل بياني . . ما هو المعوق اذن للتحرك نحو السلام ؟ وقد أصبح ذلك أمرا أساسيا وملحا ، بل أضحى يقينا في عقديتنا جميعا ، لاسيما وأن الهدف الذي نسعى اليه لا يعوزه أي توضيح أو تأكيد وعد الته لا يحجبها أي شك ، وعزمنا على السلام والمضي في طريقه لا تحتاج لمزيد من الأدلة ، وتمشيا مع ذلك فان مصر تؤكد ضرورة السعي والتحرك الفعال من جانب منظماتنا وتكثيف كل جهودها لتأكيد سبل تحقيق استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة ، وان يكون ذلك هدفا رئيسيا واساسيا لعملنا وجهدنا ، ليس فقط أثناء فترة اجتماعاتنا في هذه الدورة ، وانما علينا كذلك وضع الخطة العملية الكفيلة بانجاز هذه المهمة ومتابعتها من خلال كل أجهزة المنظمة ، ذلك أن الأمر في واقعه ملح وخطير ، وأن ما نطالب به ليس الا احترام وتنفيذ قرارات صادرة عن هذه المنظمة نفسها ، هذا فضلا عن أن القضية تمس شعبا بأسره ، وتتعلق بحقوق ثابتة ومعترف بها لهذا الشعب يتحتم علينا تأمين استردادها له .

* تولى الرئاسة السيد بانجوين (موزامبيق) نائب الرئيس .

فوق كل ذلك ، فان للأمم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه هذه القضية منذ نشأتها . وعلى ذلك كله فقد قررت مصر وبعض الدول الأخرى التي تشاركها نفس الرؤية التقدم بمشروع قرار يضمن تنفيذ القرار ٣٢٣٦ وتأمين خطوات عملية نحو السلام المبني على العدل . ان تنفيذ ما جاء في هذا القرار التاريخي أمر لا محالة منه لاقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . وقد سبق أن دعا السيد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مصر بأن تكون الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة دورة فلسطين ، وقد تحقق ذلك ، ومنذ أيام دعا رئيس جمهورية مصر من فوق هذا المنبر أن نجعل عام ١٩٧٦ عام فلسطين ، ونحن واثقون من تحقيق ذلك مستنديين الى تأييد كـ الشعوب الحرة المحبة للسلام ، ذلك أننا نصّر على ضرورة اقامة سلام عادل في المنطقة نضـم بقائه واستمراره ، وهو في مفهومنا ، لا يمكن أن يتحقق الا بتحرير كل الأراضي العربية المحتلة ، واسترداد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، مما يحقق لكل شعوب المنطقة فرصة أفضل في المساهمة البناءة لتحقيق طمأنينة ورفاهية عالمنا .

السيد الرئيس لقد كان موقف مصر دائما هو أن تكون منظماتنا الدولية ، والمجتمع الدولي بأسره ، شريكين في اقرار السلام الدائم والعادل في منطقتنا الحساسة من العالم ، خاصة وأن منظماتنا تعالج منذ انشائها تقريبا المشكلة الفلسطينية ، وحرمان شعب فلسطين من تقرير مصيره . . . ولذلك صممت مصر منذ البداية على أن يكون مؤتمر جنيف للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأن تكون كل خطوة نحو السلام تحت اشرافها ومشاركتها . وقد عبر الرئيس السادات عن هذه القناعة بوضوح وصراحة عندما أعلن من فوق هذا المنبر يوم ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر الماضي أنه يجد هناك ارتباطا عضويا وثيقا بين جنيف والأمم المتحدة .

وقد أكدت مصر في أول جلسة لمؤتمر جنيف على أن السلام لن يستتب ، والعدالة لن تعود ، الا اذا حصل شعب فلسطين على حقوقه كاملة ، وكانت مصر أول من عملت في كـل اتصالاتها الدولية مع الدول الأخرى على اقرار هذا المبدأ .

السيد الرئيس ان مصر تؤمن أن أي سلام يتوصل اليه لن يكون دائما وعادلا الا باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، ان لا يعقل أن يتم سلام دون أن يكون لشعب فلسطين كلمته في حل مشكلته . وعلى هذا الاساس فانه عندما دعا الرئيس محمد أنور السادات من فوق هذا المنبر الى عقد مؤتمر جنيف ، فانه أكد هذه النقطة الأساسية والجوهرية عند ما قال :

” واتصلا بهذا الطلب الرسمي لعقد مؤتمر جنيف ، فاني أدعو الجمعية العامة في دورتها الثلاثين هذه لتخطو خطوة فعالة في طريق السلام العادل ، بأن تصدر قرارا بضرورة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لشعب فلسطين في أعمال مؤتمر جنيف للسلام ، على قدم المساواة مع باقي الأطراف المشتركة في هذا المؤتمر . وسوف يتقدم الوفد المصري بمشروع رسمي بهذا المعنى ، وبناء على تعليمات مني بالتعاون مع جميع الدول التي تشاركنا في هذا الرأي في أن جوهر الحل لأزمة الشرق الأوسط يكمن في الحل العادل للقضية الفلسطينية . فلا يمكن أن نتصور أن ينجح مؤتمر جنيف أو أن يحقق أى انجاز على طريق السلام ، الا اذا شارك فيه ممثلو شعب فلسطين المعترف بهم من الأمة العربية على أعلى مستوى ” .

السيد الرئيس لم يكن من الغريب ان أن تؤكد جمعيتنا العامة ، في العام الماضي ، أولا في قرارها ٣٢٣٦ الحقوق المشروعة والأصيلة للشعب الفلسطيني ، وبأنه الطرف الرئيسي في اقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، ثم ان تدعو في قرارها رقم ٣٢٣٧ منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في أعمال منظماتنا الدولية وجميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت اشراف الجمعية العامة .

وقد تجسد ذلك أيضا هذا العام في كلمات عدد كبير من وزراء الخارجية ورؤساء الوفود في دورتنا الثلاثين ، حينما أكدوا أن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف أمر ضروري وحيوي للتوصل الى السلام العادل والدائم . ونستذكر هنا ما ذكره مستر جروبيكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي منذ أسابيع قليلة من فوق هذا المنبر حين قال :

” ان الاتحاد السوفياتي يرى عقد مؤتمر جنيف باشتراك الجميع ، واؤكد على

كلمة الجميع ، الأطراف المعنية ، بما فيهم ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية ” .

السيد الرئيس لكل ما تقدم فأننا نرى أنه قد آن الأوان لكي تصدر جمعيتنا العامة في هذه الدورة قرارا يؤكد هذه المعاني بحيث تشارك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر جنيف كعنصر أساسي ، وان مصر تتقدم مع عدد من الدول ، التي تشاركها الرأي ، بمشروع

قرار الى الجمعية العامة في هذا الصدد ينص على التالي : وأتلى على حضراتكم نص مشروع القرار الذي سيعرض على الجمعية العامة وسوف يتداول بين حضراتكم بعد ظهر اليوم .

(مشروع قرار)

" ان الجمعية العامة

وقد درست البند المتعلق بالمسألة الفلسطينية ،

وان تستذكر قرارها رقم ٣٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر

١٩٧٤ .

وان تؤمن بأن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني طبقا لمبادئ الميثاق

واهدافه هو شرط ضروري للتوصل الى سلام عادل ودائم في المنطقة .

وان تأخذ في الاعتبار ان انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط يجب

أن يتم في القريب العاجل - بحضور كافة الاطراف المعنية - لمعالجة مشكلة الشرق

الايوسط من كافة جوانبها بهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

١ - تطالب بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني للاشتراك

في اعمال مؤتمر جنيف للسلام على قدم المساواة مع بقية الاطراف المشتركة في المؤتمر .

٢ - تطلب من السكرتير العام ابلاغ هذا القرار الى رئيس مؤتمر جنيف للسلام

واتخاذ كافة الخطوات التي تؤمن دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في اعمال

المؤتمر .

٣ - تطلب من السكرتير العام تقديم تقرير في هذا الشأن الى الجمعية العامة

في اقرب وقت ."

هذا هو قرارنا مشتركين فيه مع عدد من الدول ، وسوف نتقدم به بعد ظهر اليوم الى

الجمعية ، والذي اطرحه على حضراتكم الان .

السيد الرئيس ، من كل ماسبق ، فان مصر تعتقد انها بهذا القرار تضع دعامة هامة

واساسية نحو حل القضية الفلسطينية حالا عادلا ونأمل ان ينال هذا المشروع تأييد اكبر عدد من

اعضاء منظماتنا الدولية ، وبقيننا ان الامم المتحدة سوف تقدر اهمية هذه المبادرة وان كافة أعضاء

منظماتنا لن يتوانوا عن المشاركة في تأييد هذه الخطوة الاساسية نحو السلام ، كذلك فان هذا

النداء نتوجه به ببناء علي ايماننا الاكيد في انه خطوة للامام تهدف الى تأكيد اثبات حق الشعب الفلسطيني وممارسة منظمة التحرير الفلسطينية لدورها المنطقي في تمثيل الشعب الفلسطيني والحفاظ على حقوقه .

واننا ونحن نهيب بالمجتمع الدولي ان يكثف جهوده ويتحمل مسؤوليته تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة ، انما نعمل ذلك ليس فقط عن ايماننا الراسخ المتين بعدالة القضية ، بل أيضا بالامم المتحدة واهدافها ومن واقع نظرتنا لها على اساس انها الراعي للشرعية الدولية ، الامين على حقوق الشعوب ، لذا فنحن نحرص على العمل في اطار الميثاق ، والتمسك بمبادئه ، ونطالب اسرائيل بتنفيذ ، واحترام قرارات الامم المتحدة ، حتى نتمكن من اعادة السلام الى منطقتنا ، وحتى يتحقق هدف المجتمع الدولي من تأمين السلام ، والامن الدوليين ، واقامة عالم تسوده العدالة ، والمساواة وفتح الطريق الى غد افضل تنعم فيه الاجيال القادمة بالطمأنينة ، والامان ، والامل .

السيد الرئيس ، لقد راح ممثل اسرائيل امس يبحث عن حجج ، واساليب ويلجأ الى محاولات مرفوضة لبث الخلافات ، وخذاع الرأي العام العالمي ، وصرف الانتباه عن بحث جوهر القضية الفلسطينية الى موضوعات فرعية بهدف تعويض الرغبات المؤكدة ، والصريحة للمجتمع الدولي في ضرورة اقامة سلام عادل في الشرق الاوسط .

وقد اورد بيان ممثل اسرائيل اشارات متناثرة تكشف بجلاء الهدف من ورائها ، وهي ليست بالغائبة عن وعي اي من الوفود الموجودة في هذه القاعة ، ويكفي في تأكيد موقف مصر ماجاء على لسان رئيس جمهوريتنا منذ ايام حينما قال :

” ان هدفنا الاول الذي يحكم كل تصرفاتنا العربية والدولية ، هو تحرير كل الاراضي العربية المحتلة ، واسترداد حقوق شعب فلسطين ، وتمكينه من الامساك بزمام امره ، وحرية تقرير مصيره ” .

هذا هو هدفنا القومي ، الذي لن نحيد عنه ، والذي تؤيدنا في سبيله كل القوى الحرة

في عالمنا الساعية للسلام ، وقرار العدل . (الجلسة ٢٣٨٨ ص ١٢)

وقد تلى مندوب اسرائيل فقرات من اتفاقية فض الامتباك الثاني على الجبهة المصرية ، والاتفاقية بكاملها نشرت ووزعت في مستند رسمي للامم المتحدة فور اتمامها ، وقد اعلن رئيس جمهورية مصر بكل وضوح امام جمعيتنا العامة هذه منذ ايام بالنص :

”... ان التحركات الاخيرة في الشرق الاوسط هي تحركات محدودة الاثر والنتيجة ، وانها ليست حلا في حد ذاتها ، بل ولم يقصد بها ذلك ابدا ، وانما هي مجرد تحرك يهدف الى تمهيد المناخ الملائم لتحريك القضية ، وبحثها بحثا شاملا جذريا سواء بالنسبة للاراضي المحتلة واستردادها ، او الحق الفلسطيني واسترجاعه .“

(المرجع السابق ص ١٣)

واستكمالا لذلك أكد السيد رئيس جمهورية مصر أنه :

”... انا وجد شعبنا ، والامة العربية ، أن هذا السلام يفسر بالاستسلام ، فلا مفر عندئذ من القيام بواجبنا المقدس في تحرير اراضينا واسترجاع حقوقنا المشروعة بالوسائل التي يضمنها ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة المادة الواحدة والخمسين منه“.

(المرجع السابق ص ١٦)

اذن فان كل المحاولات الرامية الى التشكيك في وحدة الصف العربي ، وصلايته ، محاولات مقضي عليها بالفشل التام ، وكان أجدى بممثل اسرائيل ان يورد في بيانه حجة واحدة تبرر اخفاق اسرائيل في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، الرامية الى اقامة السلام في الشرق الاوسط ، لماذا تصر اسرائيل حتى الان على الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة ؟ لماذا تخشى سماع الصوت الفلسطيني الذي ينادى باستعادة الحقوق الاصلية للشعب الفلسطيني ؟

لعله من منطق الامور ، أن يصيب الذعر والفرع كل معتد ، عندما يواجه بكلمة الحق وضرورة استرجاعه .

ونذكر جميعا عندما وقف وزير خارجية اسرائيل السابق أبا ايان ، يعلن للعالم أجمع ، أنه لا يهتم بأى قرار يصدر عن الامم المتحدة ، حتى لو كان باجماع كل آراء الدول الأعضاء ، باستثناء اسرائيل ، أما اليوم ، فان اسرائيل لاتدرى بماذا تواجه العالم والرأى العام العالمي ، الا بمثل هذه المحاولات المكشوفة ، والتي وصلت الى حد أن اسرائيل ، أعلنت رفضها لمشروع القرار المصرى ، حتى قبل أن يتقدم به الوفد المصرى ، والحقيقة الثابتة ، التي يمكن استنتاجها هي أن اسرائيل ترفض مواجهة الحق ، وتخشى من تحدى السلام . ان الفهم الوحيد من أن مثل اسرائيل يرفض بالاس توجيه الدعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لمؤتمر جنيف ، هو أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي تخشى اسرائيل مواجهة حقوقه ، ولقد خان المنطق ممثل اسرائيل ، عندما وقف يعلن ببساطة ، أنه بالنسبة لاسرائيل ، فان المنظمة لاتمثل الشعب الفلسطيني هذا استنتاجه وحده ، ولندعه في احلامه ، أما الحقيقة فستظل ثابتة مؤكدة من منظماتنا الدولية ، بقرار حصل على اغلبيه مائة وخمسة أصوات اعترفت جميعها ، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

وبالنسبة لمصر ، فان سياستنا العربية الثابتة ، هي أبعد من النيل منها ، مهما بذل من جهود ومحاولات ، ذلك أن ارتباطنا العضوى بالعالم العربى ، أمر نضعه في مقدمة محاور سياستنا وعلاقاتنا ، ويحتل مكانة خاصة في جميع تحركاتنا السياسية الرامية للسلام .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، يرحب بهذه الحقيقة ، وهي أن قضية فلسطين ، ولها أهمية خاصة بالنسبة للسلام والامن في الشرق الاوسط ، تبحث الان في الاجتماع العام للجمعية العامة ، باعتبارها موضوعا منفصلا على جدول الأعمال . والمشاركة العريضة في مناقشة هذا الموضوع على جدول الأعمال ، تدل على أن هذا الموضوع هو أحد الموضوعات الرئيسية لتسوية النزاع في الشرق الاوسط .

وأود أن أعبر عن ارتياح وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية لمشاركة وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية ، في المناقشات التي تجرى هنا في الاجتماع العام للجمعية العامة . وقد استمع وفد بلادى باهتمام بالغ ، الى كلمة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية هنا من فوق هذا المنبر ، ومنذ اقرار القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) منذ عام مضى ، فان الممثل الشرعي للشعب العربي في فلسطين ، هي منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد نجحت في دعم موقفها العالمي ، ويمكن ان نلمس ذلك فسي افتتاح مكاتب لها في دول عديدة ، ومشاركتها النشيطة ، في كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، في اطار الامم المتحدة ، وخارج اطارها .

ان التأييد العالمي المكثف ، لعدالة قضية شعب فلسطين بصفة عامة ، ولمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة ، نلمسه أيضا في القرارات التي اصدرها مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية في جنده في تموز/يوليه ١٩٧٥ ، وكذلك في مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية في كيمبالا في آب/أغسطس ١٩٧٥ ، وكذلك في المؤتمر الخامس للدول غير المنحازة في ليما في آب/أغسطس من هذا العام . ويجب توجيه الاهتمام الخاص الى قبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو في حركة البلاد غير المنحازة .

وبالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فان الكفاح من أجل القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني ، هي مكون أساسي في تضامنا ، ضد الابرالية ، وتنفيذ حق هذا الشعب في تقرير المصير في بلده ، هو في الوقت نفسه شرط اساسي ، لايجاد حل عادل دائم للنزاع في الشرق الاوسط .

منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، بذلت تحركات ايجابية نحو السلم والوفاق ، ونتيجة لمؤتمر الامم والتعاون الاوروبي الذي عقد في هلسنكي - وكما اكد الامين الاول للجنة الاولى في الحزب الاشتراكي الالمانى ارشن هونكر - ظهر مزيد من الوفاق أيضا في أقاليم اخرى ، وهذا صحيح ، وينطبق بصفة خاصة على الموقف في الشرق الاوسط ، غير أننا نجد ان الرفض العنيد من جانب اسراييل لتنفيذ القرارات المعلومة جيدا الصادرة عن مجلس الامن هي سبب ما تبقى من التوتر .

وسبب الاحداث المؤسفة في هذا الاقليم ، وخاصة استمرار الارهاب ضد الشعب الفلسطيني ، هي دون شك ، نتيجة ودليل على أن اسرائيل ترفض اظهار الرغبة في حل هذه الازمة ، وفقاً لقرارات مجلس الامن والامم المتحدة .

ولا يمكن ان تحل الخطوات الفردية ، محل الحل الضروري للنزاع ، في الشرق الاوسط ، كما نرى ذلك في الموقف اليوم . فالاعتراف بالحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب العربي في فلسطين ، كما تطالب بذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقاً لقرارات الامم المتحدة هو أمر لا مفر منه .

ان مئات الآلاف من الفلسطينيين العرب الذين طردوا من ديارهم يعيشون اليوم في فاقه وقد طردوا من اسرائيل لا لسبب الا لأنهم عرب . وهذا يشبه أيام الماضي البشعة ، ويجب أن تفهم تل ابيب أن العلاقة بين القوى في العالم قد تغيرت ، وان المعتدى لا يستطيع أن يعتمد على نجاحه في الاعتداء ، ويصدق هذا على الأعمال الارهابية والعدوانية بالنسبة لمخططات القادة الاسرائيليين حيال جيرانهم .

ان الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، كما يبدو لنا ، ما تزال تحاول تنفيذ برنامج كامل يهدف الى استمرار توسعهم واحتلالهم . ان اسلوب التفكير في انهم قادة اسرائيل ، يمكن أن نفهمه من كلمة موسى ديان في أول آذار/مارس ١٩٦٩ ، حيث تحدث أمام طلبة حيفا ، فقال علانية : " ان مستوطناتنا بنيت على أنقاض القرى العربية ، ونحن لانحطم جدرانهم ، ولكن نحاول أيضا أن نمحو أسماءهم من صفحات التاريخ " .

ومنذ ثلاثين عاما مضت ، وخلال التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ، كان من بين الأهداف النبيلة للمنظمة العالمية المعلمة ، وضع حد لتنفيذ هذه المحاولات . حينما يشير أى أحد الى المخططات العدوانية للدوائر الحاكمة في اسرائيل فانهم يناصبونه العداء ، ويعلنون أنه معاد للسامية . وكمثل لدولة اشتراكية ، أود أن أؤكد أنه لا مكان في مجتمعنا ولا أساسا للتعصب العنصرى ، وهذا يتضمن أيضا معاداة السامية ، فنحن نعارض معاداة السامية ، وكافحنا ضد ذلك ، كما كافحنا ضد الصهيونية .

ان اسرائيل ، ليست دولة لجميع اليهود ، وليس لها الحق في أن تتحدث باسمهم . ان اليهود في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهم مواطنون في دولتنا الاشتراكية ، لن يسمحوا لأحد من المعتدين الاسرائيليين أن يزعم لنفسه الحق في الحديث باسمهم . وأود ، علاوة على ذلك ، أن اركز على ، أن حق اسرائيل في البقاء كدولة ، لا يمكن أن يعتبر رخصة لها في القيام بأعمال العدوان والضم . ان وجهة النظر الواقعية هذه ، تشاركنا فيها شخصيات سياسية مرموقة ، بما في ذلك ، البلاد الخربية . فقد قال ، مثلا ، بيان كرياسكي مستشار النمسا : " انني أرفض وجهة النظر العنصرية ، وكذلك مؤامرات اسرائيل في أنها الوطن القومي الوحيد لكافة اليهود . هذا الزعم مبنى على أكذوبة تاريخية " .

وتوجد في اسرائيل ايضا ، قوى تكافح ضد الصهيونية ، لأنها تفهم حقيقة أهدافها .
ولقد جاء في قرار المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي :

” ان اسرائيل ليست ضد الصهيونية ، كما أن اليهود ليسوا ضد الصهيونية .
ان الصهيونية هي حركة سياسية رجعية بورجوازية ، وتيار أيديولوجي بين اليهود ،
وله روابط مع الرجعية العالمية ، وهو ضار جدا للشعب اسرايل ، وبالعمال اليهود ،
وبالمجتمع اليهودي في جميع أنحاء العالم . ”

ان اسرائيل ، بمواصلتها لسياسة العدوان ، تجد نفسها في عزلة متزايدة . وعلاوة
على ذلك ، تزداد المضاعف السياسية الداخلية ، ولن تساعد اسرائيل الوعود الكثيرة لتخليصها
بالاسلحة الحديثة من الولايات المتحدة الأمريكية ، بما في ذلك الصواريخ ، كما ورد في الصحافة
الأمريكية في بداية شهر أيلول / سبتمبر . حتى النزاع في العالم العربي ، بناء على مؤامرات
الدوائر الامبريالية ، وهذا ما نلمسه بوضوح في الصحافة الأمريكية ، هذا النزاع لن يفيد
السياسة الاسرائيلية المعتدين .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يدعو اسرايل ، أخيرا ، الى أن توافق على
الاعتراف الفوري ، بالحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب الفلسطيني ، كما ينص على ذلك القرار
٣٢٣٦ (د - ٢٩) . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تكرر ما سبق أن قالته في الجمعية
العامة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ألا وهو ، ان الحقوق المشروعة للشعب العربي في
فلسطين ، تتضمن الحق في دولة مستقلة . ونحن نؤكد هنا رأينا بأن الشروط الاساسية لاقامة
سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ، هي سحب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية
التي احتلت في ١٩٦٧ ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك ،
الحق في دولة قومية مستقلة ، وضمان حقوق جميع الدول والشعوب في هذه المنطقة في وجود
مستقل وتنمية مستقلة .

ويحترق وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، انه يجب ، بخفض النظر عن أية اجراءات
متعلقة بفلسطين والشرق الاوسط بصفة عامة ، أن تمكن منظمة التحرير الفلسطينية من

المشاركة ، على قدم المساواة . ولا يستطيع أن يتجاهل هذه الضرورة ، أى شخص يرغب حقا ،
وباخلاص في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .
وأود ، في الختام ، باسم وفد بلادي ، أن أعبر عن ثققتنا في أن تحاول الأمم المتحدة ،
بمزيد من النشاط في المستقبل ، تنفيذ القرارات التي اتخذت حول قضية فلسطين .

رفعت الجلسة عند الساعة . ١٢/٥